An-Najah University Journal for

Law and Economics

مجلة جامعة النجاح

للقانون والاقتصاد

The Role of the Legal Clinic in Achieving A Balance between the Requirements of Security Work and Human Rights Exigencies: The Legal Clinic at Al- Istiqlal University is A Model

Mohammad Shtayah[1,*]

(Type: Full Article). Received: 31st May. 2025, Accepted: 21st Aug. 2025, Published: ××××. DOI: ××××

(Accepted Manuscript, In Press)

Abstract: Objective: This research aims to shed light on the role of the Legal Clinic at Al-Istiqlal University in achieving a balance between the requirements of security work and the requirements of human rights. **Method:** The researcher used the descriptive analytical method, as well as the historical method. **Results:** The researcher reached a number of results: Aligning security work with human rights is one of the basic requirements for strengthening the rule of law and achieving justice. The legal clinic is a practical curriculum for studying law and providing students with practical skills. The security man's enjoyment of the culture of human rights and his practical training in it is an essential pillar of his ability to achieve a balance between security work and human rights while exercising his duties. Individuals' awareness of their rights is a guarantee that these rights are respected by members of the security establishment. The training activities provided by the Law Clinic to students of the Faculty of Law at Al-Istiqlal University contribute to building the capabilities of members of the security institution to harmonize security work and human rights. **Recommendations:** The researcher recommends: Calling on researchers to enhance scientific research in the field of security work and human rights, and providing recommendations to decision-makers. Calling on law faculties in Palestinian universities to adopt the legal clinic as an educational curriculum that combines academic knowledge and practical experience. Calling on the security services to intensify training courses for their members in the field of security work and human rights. Calling on the deans of colleges at Al-Istiqlal University to subject students to legal clinic training, especially in the field of security work and human rights, since all university graduates join the security institution.

Keywords: Legal Clinic, Security Work, Human Rights, Al Istiqlal University, Security and Law.

دور العيادة القانونية في تحقيق التوازن بين متطلبات العمل الأمني ومقتضيات حقوق الإنسان: العيادة القانونية في جامعة الاستقلال أنموذجا

محمد شتيه[1،*]

تاريخ التسليم: (2025/5/31)، تاريخ القبول: (2025/8/21)، تاريخ النشر: ××××

ملخص: الهدف: يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على دور العيادة القانونية في جامعة الاستقلال في تحقيق التوازن بين متطلبات العمل الأمني ومقتضيات حقوق الإنسان. **المنهج:** وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك المنهج التاريخي. **النتائج:** توصل الباحث إلى عدد من النتائج: المواءمة بين العمل الأمني وحقوق الإنسان من المتطلبات الأساسية لتعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة. للعيادة القانونية منهج عملي لدراسة القانون واكساب الطلبة المهارات العملية. تمتع رجل الأمن بثقافة حقوق الإنسان وتدريبه العملي عليها ركن أساسي في قدرته على تحقيق التوازن بين العمل الأمن وحقوق الإنسان أثناء ممارسة مهامه. وعي الأفراد بحقوقهم ضمانة لاحترام هذه الحقوق من قبل أفراد المؤسسة الأمنية. الأنشطة التدريبية التي تقدمها العيادة القانون لطلبة كلية القانون في جامعة الاستقلال تسهم في بناء قدرات أفراد المؤسسة الأمنية على المواءمة بين العمل الأمني وحقوق الإنسان. **التوصيات:** يوصي الباحث: دعوة الباحثين إلى تعزيز البحث العلمي في مجال العمل الأمني وحقوق الإنسان، وتقديم التوصيات لصناع القرار. دعوة كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية إلى اعتماد العيادة القانونية كمنهج تعليمي يدمج بين المعرفة الأكاديمية والخبرة العملية. دعوة الأجهزة الأمنية إلى تكثيف الدورات التدريبية لمنتسبيها في مجال العمل الأمني وحقوق الإنسان. دعوة عمداء الكليات في جامعة الاستقلال إلى إخضاع الطلبة لتدريبات العيادة القانونية خاصة في مجال العمل الأمني وحقوق الإنسان، كون خريجي الجامعة كافة يلتحقون بالمؤسسة الأمنية.

الكلمات المفتاحية: العيادة القانونية، العمل الأمني، حقوق الإنسان، جامعة الاستقلال، الأمن والقانون.

Department of Police Sciences and Law, Faculty of Law, Al-Istiqlal University, Jericho, Palestine.
* Corresponding author email: moh.shtayah@pass.ps

1 قسم العلوم الشرطية والقانون، كلية القانون، جامعة الاستقلال، أريحا، فلسطين.
* الباحث المراسل: moh.shtayah@pass.ps

المقدمة

تأسست جامعة الاستقلال عام 1998 تحت مسمى الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية، وفي العام 2011 تحولت إلى جامعة وتضم كليات: القانون، العلوم الإنسانية، العلوم الإدارية والمعلوماتية، وكلية الدراسات الأمنية المتوسطة، وتسعى الجامعة إلى رفد المؤسسة الأمنية الفلسطينية بكوادر متميزة قادرة على المواءمة بين حقوق الإنسان ومتطلبات العمل الأمني (جامعة الاستقلال، 2011).

ويعد التوفيق بين ضرورات العمل الأمني ومقتضيات حقوق الإنسان من القضايا الهامة التي يفترض برجال المؤسسة الأمنية اتقانها من خلال التدريبات العملية إلى جانب المعرفة العلمية، وفي هذا السياق تلعب العيادة القانونية في جامعة الاستقلال دورا أساسيا في تدريب الطلبة على كيفية تحقيق المواءمة بين متطلبات حفظ الأمن ومستلزمات صيانة الحقوق والحريات الفردية والجماعية.

ويشكل تدريب طلبة كلية القانون على التوفيق بين متطلبات حفظ الأمن وصيانة حقوق الإنسان عبر التدريبات العملية التي تقدمها العيادة القانونية بإشراف متخصصين في مختلف المجالات القانونية والأمنية، يساهم في إعداد جيل من رجال المؤسسة الأمنية الفلسطينية قادرين على صيانة حقوق الإنسان، وبناء مؤسسة أمنية تضع في استراتيجيتها معيار حماية حقوق الإنسان في كل خطوة، ناهيك عن أن هؤلاء الطلبة عند التحاقهم بالمؤسسة الأمنية يعملون أيضا مستشارين قانونيين للأجهزة الأمنية، ومنهم من يعمل في النيابة العسكرية والقضاء العسكري، وبالتالي تأهيلهم العملي عبر العيادة القانونية يجعلهم أكثر كفاءة عند تطبيق القانون، وأكثر احتراما للحقوق والحريات الفردية والجماعية، بصورة تساعد في تعزيز سيادة القانون وتحقق العدالة في المجتمع.

كما تأخذ العيادة القانونية على عاتقها مسؤولية نشر الثقافة القانونية في المجتمع المحلي في محافظة أريحا والأغوار وتقديم الخدمات القانونية المجانية؛ مما يجعلها ركيزة أساسية في بناء مجتمع واع بحقوقه وواجباته، قادر على الالتزام بالقوانين وتطبيقها بشكل سليم.

أي إن العيادة القانونية في جامعة الاستقلال تمثل وسيلة تعليم قانوني عملي، وحلقة وصل بين الجامعة والمجتمع، تعزز دور الجامعة في خدمة المجتمع، في هذا السياق تساهم في ضبط التوازن بين ضرورات العمل الأمني ومقتضيات حقوق الإنسان، بمساهمة ثنائية من رجال الأمن وأفراد المجتمع، بما يضمن سيادة القانون وتحقيق العدالة.

أهمية البحث

تقتضي متطلبات العمل الأمني من رجال المؤسسة الأمنية الفلسطينية مواءمة المهام التي يقومون بها مع الحفاظ على منظومة حقوق الإنسان، وهذا لن يتحقق إذا لم يكن رجل الأمن معبأ فكريا ومدرب عمليا على قضايا عملية تقتضي إعمال هذا التوازن، ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث من الناحية العلمية أنه يقدم دراسة جديدة للمكتبة القانونية تسلط الضوء على أهمية الدور الذي تقوم به العيادة القانونية، ومن جهة أخرى يتعاظم هذا الدور للعيادة القانونية في جامعة الاستقلال كونها جامعة أمنية.

ومن الناحية العملية تكمن أهمية هذا البحث أنه يسعى إلى تقديم رؤية لصناع القرار في الجامعة، بإخضاع طلبة الجامعة جميعهم ؛ بغض النظر عن تخصصاتهم للتدريبات العملية التي تقدمها العيادة القانونية.

مشكلة البحث

نظرا للدور الذي تقوم به العيادة القانونية في تطوير التعليم الأكاديمي القانوني في الجامعات، وتركز على تطوير مهارات الطلبة وتهيئتهم لسوق العمل كمحامين أو مستشارين قانونيين أو قضاة، فإن دورها يختلف في جامعة الاستقلال، وتتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيسي: كيف تساهم العيادة القانونية في جامعة الاستقلال في تحقيق التوازن بين متطلبات العمل الأمني ومقتضيات حقوق الإنسان؟

ويتفرع من هذا السؤال:

- ما هي طبيعة العيادة القانونية؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين العمل الأمني وحقوق الإنسان؟
- كيف نشأت العيادة القانونية في جامعة الاستقلال؟
- ما أهداف العيادة القانونية في جامعة الاستقلال؟
- ما جهود العيادة القانونية في جامعة الاستقلال بتحقيق التوازن بين العمل الأمني وحقوق الإنسان؟

أهداف البحث

- التعرف إلى طبيعة العيادة القانونية في جامعة الاستقلال.
- تسليط الضوء على العلاقة بين العمل الأمني وحقوق الإنسان.
- دراسة نشأة العيادة القانونية في جامعة الاستقلال وأهدافها.
- إبراز جهود العيادة القانونية في جامعة الاستقلال في تحقيق التوازن بين ضرورات العمل الأمني ومقتضيات حقوق الإنسان.

منهج البحث

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بوصف الحالة الدراسية من المراجع الفقهية والتقارير، وتحليلها، ومن ثم إبداء الرأي كلما كان ذلك ممكنا ومطلوبا، كذلك استخدم الباحث المنهج التاريخي لمعرفة الجذور التاريخية للعيادة القانونية في جامعة الاستقلال.

ACCEPTED

تقسيم البحث

قام الباحث بتقسيم هذا البحث إلى مطلبين ؛ على النحو الآتي:

- المطلب الأول: الإطار النظري لدور العيادة القانونية في التوفيق بين العمل الأمني وحقوق الإنسان.
- المطلب الثاني: العيادة القانونية في جامعة الاستقلال أنموذجا.

المطلب الأول: الإطار النظري لدور العيادة القانونية في التوفيق بين العمل الأمني وحقوق الإنسان

في ضوء تزايد التحديات الأمنية التي تواجهها المجتمعات المعاصرة، أصبح من المتطلبات الأساسية والملحة تحقيق التوازن بين ضرورات العمل الأمني وحماية كرامة الإنسان وحقوقه، فمن جهة يقتضي فرض الأمن واستتبابه اتخاذ إجراءات قد تمس بعض الحقوق والحريات الفردية، ومن جهة أخرى توجب مبادئ حقوق الإنسان احترام كرامة الأفراد وحرياتهم الأساسية (منظمة العفو الدولية، 2012، 15).

ويمكن للعيادة القانونية أن تلعب دورا أساسيا في تحقيق المواءمة بين هذين المتضادين، فهي بمثابة أداة في التعليم القانوني الذي يمزج بين الجانب الأكاديمي والعملي، عبر إثراء الجانب النظري في الدراسة الجامعية بالجانب التطبيقي، حيث تكسب الطلبة مهارات عملية تعزز الوعي بحقوق الإنسان؛ تنعكس على الحياة المهنية المستقبلية لهؤلاء الطلبة كمحامين أو كرجال أمن (بنطلحة، 2020، 169).

وعليه يقسم الباحث هذا المطلب إلى فرعين على النحو الآتي:

- الفرع الأول: مفهوم العيادة القانونية.
- الفرع الثاني: مقاربة بين العمل الأمني وحقوق الإنسان.

الفرع الأول: مفهوم العيادة القانونية

أصبحت القناعة لدى فقهاء وأساتذة القانون في الجامعات الغربية والعربية، بضرورة استحداث آليات جديدة في العملية التعليمية تسهم في تحويل المعرفة الأكاديمية إلى مهارات عملية لدى الطالب، بما يعزز مهارات التفكير والابتكار وايجاد الحلول للمشكلات، ولهذه الغاية أوجدوا العيادة القانونية (الخصاونة وأخرون، 2022، 12).

تعددت الاجتهادات الفقهية في تعريف العيادة القانونية، وجميعها تقوم على عنصرين رئيسين أولهما تقديم خدمة قانونية مجانية وثانيهما مشاركة طلاب القانون تحت إشراف مهني في تقديم الخدمة أو التدرب على كيفية تقديمها (Linden&Nick, 2020, 8)، وعرفها البعض بأنها "برنامج تعليمي يواجه فيه الطالب الحالات القانونية ذات الأبعاد الاجتماعية أو الاقتصادية وغيرها، بحيث يتاح له تشخيص المشكلة وتحليلها بالبحث والتمحيص ومن ثم تطبيق المعرفة القانونية، وكل ذلك يكون ضمن بيئة تعليمية يعمل من خلالها الطلبة كما لو أنهم محامون مزاولون" (صبح، 2021، 60).

وعرفها آخر أنها "حلقة وصل بين الدراسة القانونية في كليات الحقوق ومدارس القانون في مختلف دول العالم على اختلاف أشكالها وأنظمتها القانونية، فهي تميز بين الدراسة القانونية في صورتها النظرية والممارسة العملية لها في بيئتها الواقعية" (بنطلحة، 2020، 169).

ويعرفها أخر أنها "مقرر في برنامج كليات الحقوق يقوم على فلسفة الجمع ما بين المفاهيم النظرية والواقع العملي للممارسة القانونية، وتهدف إلى مساعدة الطلبة على اكتساب المهارات والخبرات من خلال التعامل مع حالات عملية من الواقع العملي مع تقديم الخدمات القانونية المجانية لغير القادرين لتفعيل الحق في التقاضي والمساعدة القانونية" (حسين، 2011، 1397، 1398).

ويرى آخر أنها "طريقة لتطوير دور العملية التعليمية، التي لم تعد مقتصرة على نقل المعرفة للطلبة، بل أصبح ضروريا تنظيم وتمكين الطالب من التفاعل الحر مع البرامج التعليمية، وتزويد الطلبة بالمعرفة والمهارات العلمية التي تمكنهم من الابتكار والمنافسة والمشاركة الفعالة في إيجاد حلول جذرية لحل مشكلات المجتمع المحيط بالجامعة" (الدلجاوي، 2011، 11).

هذه الاجتهادات تدور حول جوهر واحد في وصف طبيعة العيادة القانونية بأنها أسلوب عملي لدراسة القانون واكساب الطلبة الخبرة العملية والمهارات الضرورية في مجال العمل القانوني مستقبلا (حسين، 2013، 1390).

ويعرف الباحث العيادة القانونية أنها أحد الأدوات الحديثة في الجمع بين الجانب النظري والجانب العملي في التعليم القانوني، القائم على وضع المعرفة القانونية النظرية موضع التطبيق العملي ومحاكاة سوق العمل لخريجي كليات الحقوق، بما يحقق المهارة القانونية والخبرة العملية لدى الخريج.

الفرع الثاني: مقاربة بين العمل الأمني وحقوق الإنسان

تصنف الأجهزة الأمنية ضمن القطاع الأمني الواسع، الذي يتكون من الهياكل والمؤسسات التي يقع على عاتقها مسؤولية توفير الأمن وإدارته والإشراف عليه، بما في ذلك أفراد تلك المؤسسات، وتعمل هذه الأجهزة بوصفها كيانات تنفيذية على المستويين الوطني والمحلي، ويصطلح على تسميتها بالمؤسسات الأمنية مثل جهاز الشرطة، جهاز المخابرات، جهاز الاستخبارات، جهاز الضابطة الجمركية، جاهز الأمن الوطني، ومهما اختلفت المسميات تبقى مسؤولية إدارة الأمن والإشراف عليه وتوفيره على عاتق هذه الأجهزة (البدوي، 2024، 6).

ويسمو الأمن إلى اعتباره حاجة انسانية ارتبطت تاريخيا ولا زالت ترتبط بمحاولات الإنسان إلى التحرر من الخوف والفقر والجوع، وتحقيق الطمأنينة والسكينة والحياة المستقرة، وبتفحص ارتباط هذه المفاهيم يمكن القول إنها تتصل مباشرة بالبقاء الإنساني والكرامة الإنسانية والتنمية والاستدامة الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان (جراد، 2022، 6)، ونعمة الأمن جوهر حقوق الإنسان وأساس تمكين المواطنين منها (الطبوش، 2014).

وتعد قضية الأمن من أبرز القضايا التي تسعى الدول إلى توفيرها للمواطنين؛ انطلاقا من أن توفير الحياة الآمنة للمواطنين والمسار الآمن لمختلف مؤسسات الدولة يشكل حجر الزاوية في الاستقرار والتقدم والازدهار الخلاق للمجتمع، والذي يقود إلى مكانة بارزة للدولة بين أعضاء المجتمع الدولي، كدولة آمنة قادرة على توفير الغطاء لتمتع مواطنيها بالحقوق والحريات الواردة في الدستور، والمتفق عليها في المواثيق الدولية (فؤاد، 2020، 2، 1).

وتقوم الأجهزة الأمنية والشرطية داخل الدولة بمهمة تطبيق قواعد حفظ الأمن والنظام العام، من خلال قواعد فنية تعتمد على الكفاءة والخبرة عند تقديم الخدمة للمواطنين، ضمن قواعد تنهض على مبادئ مستمدة من حقوق الإنسان والسياسة الجنائية المحددة بموجب نصوص القانون الجنائي الموضوعي والإجرائي (الطرابلسي، 2021، 1).

وتفرض حقوق الإنسان نفسها على المستوى الوطني والدولي (شيلو و عريقات، 2023)، ولا شك أن ممارسة الأجهزة الأمنية والشرطية لعملها في التحري والاستدلال وإنفاذ القانون يفرض عليها مراعاة مبادئ حقوق الإنسان والحفاظ على قيم الحرية والمساواة والكرامة الإنسانية واحترام حرمة الحياة الخاصة والحق في الحياة، وهذا يتحقق إذا كان رجل الأمن يتمتع بثقافة حقوق الإنسان ومدرب عليها بشكل جيد، حيث يمكنه تطبيق هذه المعرفة في الممارسة العملية، فسيكون أكثر وعيا ودراية بضرورة المقاربة بين الإجراءات الأمنية وصيانة الحقوق والحريات الفردية، فعندما يكون لدى رجل الأمن قناعة ونهج عمل بعدم شرعية التعذيب على سبيل المثال في تحصيل الاعتراف، يصبح رجل الأمن مدافعا عن حقوق الإنسان، ويمنع الانتهاكات لحقوق الإنسان؛ مما يعزز ثقة الأفراد والمجتمع بالأجهزة الأمنية والشرطية، ويساهم في بناء مجتمع آمن ينعم مواطنيه بالحقوق والحريات على قدم المساواة (بخدا، 2017، ص54، 53).

ومن ناحية أخرى، فإن وعي الأفراد بحقوقهم وحرياتهم الواجبة الاحترام والحماية من قبل الأجهزة الأمنية، يشكل ركيزة أساسية في الدفاع عن هذه الحقوق، فيصبح من المحال تجاوزها دون تصدي حقوقي وشعبي لهذا الانتهاك، والمطالبة بمحاسبة المسؤولين عن هذه التجاوزات، كما يسهم وعي الأفراد بحقوقهم في كفالة مستوى متقدم من تمتعهم بها، وتحقيق سيادة القانون التي تؤسس لعلاقة الاحترام المتبادل بين الأجهزة الأمنية والأفراد داخل المجتمع (الحاقي، 2025).

ويرى الباحث أن العيادة القانونية تعمل على ضمان التوازن بين مقتضيات حقوق الإنسان وضرورات العمل الأمني، من خلال ما تقدمه من برامج وورش عمل تسهم في رفع كفاءة خريجي كليات الحقوق الذين يلتحق جزء منهم بالمؤسسة الأمنية، ويصبح لديه الخبرة العملية في تحقيق هذا التوازن أثناء إنفاذ القانون، كما أن خريجي كليات الحقوق الذين يخضعون لتدريبات في العيادات القانونية لديهم وعي بحقوق الإنسان، فمنهم من يلتحق بالنيابة العامة أو القضاء، فيصبح أكثر دراية ومراعاة في عمله لحقوق الإنسان، وبطريقة غير مباشرة يمارس دور الرقابة على عمل المؤسسة الأمنية من خلال مراجعة ما يصل إليه من محاضر تحري الاستدلالات وجمعها ، ومدى مراعاتها لحقوق الإنسان، وفي حال استبعاد محضر تحري لعدم مراعاة حقوق الإنسان يردع مأموري الضبط القضائي ويجعلهم أكثر حرصا على مراعاة حقوق الإنسان أثناء عملهم الأمني.

المطلب الثاني: العيادة القانونية في جامعة الاستقلال أنموذجا

انسجاما مع رؤية جامعة الاستقلال في رفد المؤسسة الأمنية بكادر مؤهل على انفاذ القانون، بما يكفل تعزيز سيادة القانون (جامعة الاستقلال، 2011)، من خلال اتباع اسلوب أكاديمي يقوم على تحويل المعرفة الأكاديمية إلى مهارات عملية، أُنشئت العيادة القانونية كأحد أقسام كلية القانون في جامعة الاستقلال.

وعليه يقسم الباحث هذا المطلب إلى فرعين، على النحو الآتي:

- الفرع الأول: نشأة العيادة القانونية في جامعة الاستقلال وأهدافها.
- الفرع الثاني: جهود العيادة القانونية في جامعة الاستقلال لضمان التوازن بين العمل الأمني وحقوق الإنسان.

الفرع الأول: نشأة العيادة القانونية في جامعة الاستقلال وأهدافها

تضم كلية القانون في جامعة الاستقلال ثلاثة أقسام أكاديمية: قسم العلوم الشرطية والقانون، قسم علم الجريمة والقانون، قسم العلوم الجنائية، إضافة إلى قسم العيادة القانونية الذي يعد وسيلة تعليمية عملية لطلبة كلية القانون بمختلف تخصصاتهم (جامعة الاستقلال، 2017)، عبر توفير التدريب العملي لهم في إطار المساقات التي يدرسونها بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة، وتقوم بتقديم الخدمات القانونية لمجتمع أريحا والأغوار (العيادة القانونية، 2023).

ACCEPTED

وقد أُنشئت العيادة القانونية كأحد أقسام كلية القانون في جامعة الاستقلال في العام 2013 بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في فلسطين (دنيا الوطن، 2013)، وأخذت هذه العيادة على عاتقها السعي نحو تعزيز سيادة القانون وترسيخ منظومة حقوق الإنسان في الممارسة العملية من خلال عدة محاور، أهمها:

المحور الأول: التدريب العملي لطلبة كلية القانون

تضع العيادة القانونية في خطتها السنوية تنفيذ التدريب العملي لطلبة الكلية في مختلف المساقات التي يدرسونها (العيادة القانونية، 2023)، من خلال الاستعانة بمختصين من النيابة العامة ومن الشرطة ومن مجلس القضاء الأعلى، وغيرها من المؤسسات الحكومية والخاصة التي أبرمت الجامعة معها اتفاقيات تعاون، حيث توضع قضايا عملية حقيقة، يتم تدريب الطلبة عليها لتحويل المعرفة الأكاديمية إلى مهارات عملية، كفن الترافع، وفن تحليل النصوص، والصياغة، واعداد المذكرات؛ مما يسهم بشكل فعال في رفع كفاءة طلبة كلية القانون.

المحور الثاني: نشر الثقافة القانونية في محافظة أريحا والأغوار

تضع العيادة القانونية في خطتها السنوية عدد من ورش التوعية والتدريب على حقوق الإنسان، للفئات الأقل وعيا ومعرفة بحقوق الإنسان، وخاصة في المناطق المهمشة والمهددة بالاستيطان، حيث تساهم العيادة القانونية بشكل كبير في نشر الوعي القانوني والثقافة القانونية في محافظة أريحا والأغوار، من خلال عقد ورش تدريبية وورش توعية تهم المجتمع المحلي، إذ يقوم كادر العيادة القانونية بعقد هذه الورش بالتنسيق مع الأطر القاعدية (الجمعيات الخيرية والأهلية) في محافظة أريحا والأغوار؛ لعقد هذه اللقاءات ، ويتم إشراك طلبة الكلية بها، ومنحهم دورا في تقديم التدريبات.

هذا بلا شك يحقق الوعي لدى الفئات التي تتلقى التدريبات بحقوقهم وواجباتهم، مما يعزز سيادة القانون، ويحقق التوازن بين الحقوق الدستورية والإجراءات القانونية أثناء التحقيق والمقاضاة.

المحور الثالث: تقديم الدعم والمساعدة القانونية المجانية للفئات المعوزة

تتضمن الخطة العملية للعيادة القانونية في جامعة الاستقلال تقديم الدعم والمساعدة القانونية المجانية للفئات غير القادرة على تحمل التكاليف المالية (العيادة القانونية، 2023)، حيث يتم تقديم الاستشارات القانونية، وتقديم خدمات تمثيل الضحايا أمام المحاكم والترافع عنهم، مما يساهم بشكل فعال في تحقيق المساواة أمام القانون والقضاء للجميع، والحصول على حقوقهم، دون أن يكون للوضع المادي أو الاجتماعي أي أثر على هذه الحقوق، الأمر الذي يعزز سيادة القانون.

المحور الرابع: المساهمة في تطوير التشريعات الوطنية

تعقد العيادة القانونية ورش عمل بالشراكة مع المتخصصين والقائمين على أنفاذ القانون، لمراجعة التشريعات الوطنية، والبحث عن العوار الذي يعتريها، وتقديم التوصيات إلى الجهات المختصة لتعديل هذه التشريعات بما ينسجم مع المعايير الدولية، مما يشكل ضمانة أكيدة لحماية حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون.

المحور الخامس: تفعيل الدور المجتمعي للجامعة

تقوم العيادة القانونية بدور أساسي بوصفها حلقة وصل بين جامعة الاستقلال والمجتمع المحلي، وذلك من خلال ورش التوعية والخدمات القانونية والاستشارات المجانية، وإبرام اتفاقيات التعاون والشراكة مع مختلف المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، والمشاركة في حملات قانونية تعزز منظومة حقوق الإنسان في محافظة أريحا والأغوار.

هذا الدور للعيادة القانونية يساعد في تنمية ثقة المجتمع المحلي بجامعة الاستقلال كمؤسسة تعليمية ورافد للمؤسسة الأمنية الفلسطينية، بكوادر مؤهلة وقادرة على تطبيق القانون بما يحفظ الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، مما يساهم في قناعة المواطنين باحترام القوانين وتطبيقها، الأمر الذي يحقق سيادة القانون.

الفرع الثاني: جهود العيادة القانونية في جامعة الاستقلال لضمان التوازن بين العمل الأمني وحقوق الإنسان

تقوم العيادة القانونية في جامعة الاستقلال بدور فعال في ضمان التوازن بين ضرورات العمل الأمني ومقتضيات حقوق الإنسان من خلال الأنشطة التالية:

عقد تدريبات عملية للطلبة في مساق الاجراءات الجزائية: تعقد العيادة القانونية بشكل مستمر تدريبات عملية لطلبة مساق الإجراءات الجزائية، نظرا لأهمية هذا المساق في العمل الأمني، الذي يعتبر الأساس في صحة الإجراءات لمأموري الضبط القضائي، وذلك بهدف الدمج ما بين التعليم الأكاديمي في قاعة الدرس والتطبيق العملي، حيث يتم تقسيم المساق إلى ثلاثة أجزاء (كلية القانون، 2024):

الجزء الأول: يتناول في التدريب مرحلة التحري وجمع الاستدلالات، حيث يتولى جهاز الشرطة الفلسطينية ممثلا بكلية فلسطين للعلوم الشرطية وبالتعاون مع مديرية شرطة محافظة أريحا والأغوار، بتقديم سناريوهات لقضايا حقيقية وتدريب الطلبة بشكل عملي عليها، منذ لحظة تلقي البلاغ بوقوع جريمة، حيث يمارس الطلبة دور التحري وجمع الاستدلالات واتخاذ جميع الإجراءات وإعداد المحاضر، ويتم تعاملهم مع مسرح جريمة افتراضي في كلية الشرطة، ويتم تدريبهم على إجراءات إدارة مسرح الجريمة (جامعة الاستقلال، 2024)،

Published: An-Najah National University, Nablus, Palestine

وأيضا أخذ إفادة المشتبه بهم والشهود، ويتم التركيز في هذه المرحلة على مراعاة الضوابط القانونية وحقوق الإنسان لضمان صحة الإجراءات وكيفية إعداد المحاضر الصحيحة من الناحية الإجرائية والموضوعية.

في هذه المرحلة يصبح لدى الطلبة المتدربين مهارات عملية في المواءمة بين ضرورات التحري والاستدلال وبين الضوابط القانونية وحقوق الإنسان التي يجب مراعاتها، هؤلاء الطلبة يصبح لديهم خبرة عملية عند التحاقهم بالعمل في المؤسسة الأمنية الفلسطينية، مما ينعكس على أدائهم العمل، الأمر الذي يعزز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان.

الجزء الثاني: من المساق يتضمن مرحلة التحقيق الابتدائي، ويتولى التدريب في هذه المرحلة النيابة العامة من خلال انتداب وكيل نيابة للتدريبات اليومية للطلبة في قاعة المحكمة الصورية، بناء على اتفاقيات التعاون مع النيابة العامة، حيث يقوم وكيل النيابة بعرض قضايا حقيقية، وتدريب الطلبة عليها، سواء من حيث التفتيش، أو الانتقال إلى مسرح الجريمة الافتراضي في كلية الشرطة ومعاينته، والاستعانة بخبراء من الطب الشرعي أو غيرهم، ومهارة استجواب المتهم، وسماع الشاهد ومناقشته، مع التركيز على ضمانات صحة كل إجراء، من الناحية الشكلية وحماية حقوق الإنسان.

الجزء الثالث: من المساق يتضمن مرحلة التحقيق النهائي أو المحاكمة، ويقوم بالتدريب فيها مجلس القضاء الأعلى من خلال انتداب قاض للتدريب في قاعة المحكمة الصورية في كلية القانون، حيث يتم تدريب الطلبة على كيفية تقدير الأدلة المقدمة في سناريو القضية الحقيقية المقدمة، وكيفية الترافع أمام المحكمة، وتكوين قناعة المحكمة وإصدار الحكم القضائي.

لا شك أن الطلبة الذين يخضعون لمثل هذا التدريب يصبح لديهم الخبرة المعرفة القانونية المقترنة بالخبرة العملية، وعندما يلتحقون بالعمل في المؤسسة الأمنية يصبح لديهم الوعي والخبرة في كيفية المواءمة بين ضرورات العمل الأمني ومقتضيات حقوق الإنسان في مختلف مراحل الدعوى الجنائية، بالدور الذي يقومون به تحت إشراف النيابة العامة، وأيضا شروط صحة الأدلة أمام القضاء وكيفية تقديرها.

وهناك مساقات أخرى يتم عقد تدريبات فيها بالآلية نفسها: البينات والتنفيذ، أصول المحاكمات المدنية والتجارية، الجرائم الواقعة على أمن الدولة، العدالة الجنائية للأحداث (نيابة الأحداث، 2024).

عقد ورش تدريبية للطلبة في التحليل القانوني وإعداد المذكرات: بناء على اتفاقية التعاون مع ديوان الجريدة الرسمية تعقد العيادة القانونية بشكل مستمر ورش تدريبية لطلبة كلية القانون كافة في مجال كيفية تحليل النصوص القانونية والتعامل معها في التطبيق العملي، وكيفية إعداد المذكرات القانونية، وذلك من خلال قضايا عملية يعرضها ممثل الديوان، ويدرب الطلبة عليها (كلية القانون، 2024)، مثل هذه الورش بلا شك تسلح الطلبة بخبرات عملية تعزز سيادة القانون ، وتكفل صيانة الحقوق والحريات أثناء التعامل اليومي مع القضايا والمواطنين.

عقد ورش عمل لمراجعة التشريعات الوطنية: تعمل العيادة القانونية على عقد ورش عمل لمراجعة التشريعات الوطنية، بدعوة الجهات الحكومية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني لمناقشة التشريع والبحث عن الثغرات التي تعتريه، فعلى سبيل المثال عقدت العيادة القانونية في 13 يونيو 2023 ورشة عمل لمراجعة قانون مراكز الاصلاح والتأهيل رقم (6) لسنة 1998، بدعوة ممثلين عن مجلس القضاء الأعلى، النيابة العامة، الشرطة الفلسطينية، الشرطة الأوروبية، مجلس الوزراء، وزارة العدل، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، الجامعات الفلسطينية، نقابة المحامين، وقد تم وضع الملاحظات على القانون (كلية القانون، 2023)، وتم تشكيل لجنة استمرت بالعمل مع وزارة العدل، وقدمت توصياتها لمجلس الوزراء وللمستشار القانوني لرئيس دولة فلسطين.

عقد لقاءات توعية للمجتمع المحلي وتقديم الخدمات القانونية مجانا: تعقد العيادة القانونية بشكل مستمر لقاءات توعوية في محافظة أريحا والأغوار، للتوعية بالحقوق الدستورية، والإجراءات القانونية الواجبة الاتباع في حال وقوع جريمة، وحقوق المرأة والطفل (دنيا الوطن، 2014)، وحقوق العمال، والجريمة الإلكترونية، فعلى سبيل المثال لا الحصر تم عقد لقاءات توعوية بالجريمة الإلكترونية والخصوصية الرقمية لطلبة مدرسة جمعية سيدات أريحا (جامعة الاستقلال، 2025)، وأخرى للمنتسبين إلى جمعية القمر الخيرية، ويتم تقديم الاستشارات القانونية لمنتسبي الجمعيات حال طلب المساعدة القانونية.

عقد ورش تدريبية للطلبة في كيفية تقديم الخدمات القانونية للجمهور: تنظم العيادة القانونية ورش تدريبية بشكل دوري لطلبة كلية القانون كافة ، بالتعاون مع المؤسسة القانونية الدولية، من خلال مذكرة تعاون، تقوم على تدريب الطلبة على قضايا حقيقية تكسبهم مهارة تقديم الخدمات القانونية، حيث يساهم الطلبة المتدربين في تقديم خدمات العيادة القانونية (كلية القانون، 2024)، إضافة إلى ذلك ؛ فإن الدمج بين الجانب العلمي والعملي في التعامل مع القضايا، يجعل الطلبة أكثر قدرة على مراعاة القوانين وحسن تطبيقها عند التحاقهم بالمؤسسة الأمنية، مما يعزز سيادة القانون ، ويرسخ قناعة عملية لدى الطلبة بحماية حقوق الإنسان أثناء العمل.

مما سبق ، يمكن القول أن العيادة القانونية في جامعة الاستقلال تمثل بيئة متكاملة تعزز التعلم العملي وتقدم خدمات مجتمعية، وتسهم في تطوير المهارات القانونية والمهنية لطلبة كلية القانون، مما يجعلها منهج من مناهج التعليم القانوني

ACCEPTED

الحديث، يسهم في تعزيز القدرات على المواءمة بين ضرورات العمل الأمني ومقتضيات حقوق الإنسان.

الخاتمة

في ختام دراسة موضوع: دور العيادة القانونية في تحقيق التوازن بين متطلبات العمل الأمني ومقتضيات حقوق الإنسان "العيادة القانونية في جامعة الاستقلال أنموذجا"، توصل الباحث إلى عدد من النتائج والتوصيات، على النحو الآتي:

النتائج

- المواءمة بين العمل الأمني وحقوق الإنسان من المتطلبات الأساسية لتعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة.
- العيادة القانونية منهج عملي لدراسة القانون واكساب الطلبة المهارات العملية.
- الأجهزة الأمنية بمختلف مسمياتها مسؤولة عن التوازن بين العمل الأمني وحقوق الإنسان.
- تمتع رجل الأمن بثقافة حقوق الإنسان وتدريبه العملي عليها ركن أساسي في قدرته على تحقيق التوازن بين العمل الأمني وحقوق الإنسان أثناء ممارسة مهامه.
- وعي الأفراد بحقوقهم ضمانة لاحترام هذه الحقوق من قبل أفراد المؤسسة الأمنية.
- الأنشطة التدريبية التي تقدمها العيادة القانونية لطلبة كلية القانون في جامعة الاستقلال تسهم في بناء قدرات أفراد المؤسسة الأمنية على المواءمة بين العمل الأمني وحقوق الإنسان.
- تعمل العيادة القانونية وفق خطة سنوية تركز على حقوق الإنسان وخدمة المجتمع من خلال تدريبات عملية.

التوصيات

- دعوة الباحثين إلى تعزيز البحث العلمي في مجال العمل الأمني وحقوق الإنسان، وتقديم التوصيات لصناع القرار.
- دعوة كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية إلى اعتماد العيادة القانونية كمنهج تعليمي يدمج بين المعرفة الأكاديمية والخبرة العملية.
- دعوة الأجهزة الأمنية إلى تكثيف الدورات التدريبية لمنتسبيها في مجال العمل الأمني وحقوق الإنسان.
- دعوة عمداء الكليات في جامعة الاستقلال إلى إخضاع الطلبة لتدريبات العيادة القانونية خاصة في مجال العمل الأمني وحقوق الإنسان، كون خريجي الجامعة كافة يلتحقون بالمؤسسة الأمنية.

بيانات الإفصاح

- **الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة:** لا ينطبق.
- **توافر البيانات والمواد:** جميع البيانات والمواد المستخدمة في هذه الدراسة متاحة ويمكن توفيرها عند الطلب.
- **مساهمة المؤلف:** المؤلف مسؤول وحده عن جميع جوانب هذه الدراسة، بما في ذلك التصور والتصميم وجمع البيانات وتحليلها وكتابة المخطوطة.
- **تضارب المصالح:** يُصرّح المؤلف بعدم وجود تضارب في المصالح.
- **التمويل:** لم يتلقَّ هذا البحث أي تمويل خارجي.
- **شكر وتقدير:** لا ينطبق.

Open Access

This article is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License, which permits use, sharing, adaptation, distribution and reproduction in any medium or format, as long as you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons licence, and indicate if changes were made. The images or other third-party material in this article are included in the article's Creative Commons licence, unless indicated otherwise in a credit line to the material. If material is not included in the article's Creative Commons licence and your intended use is not permitted by statutory regulation or exceeds the permitted use, you will need to obtain permission directly from the copyright holder. To view a copy of this license, visit https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع

- بخدا، عبد الكريم. (2017). الحاكمة الأمنية: مقاربة جديدة لإصلاح المنظمة الشرطية في دول المغرب العربي. *دفاتر السياسة والقانون*. (17)، 49-58.
- البدوي، عبد القادر. (2024). إصلاح قطاع الأمن مدخلاً لتحقيق الأمن الإنساني: الفرص والتحديات *(ورقة استراتيجية رقم 20)*. المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر.
- بنطلحة، محمد. (2020). العيادة القانونية ودورها في تطوير التعليم القانوني. *كلية القانون الكويتية العالمية*. (4)، 165-188.
- جراد، نايف. (2022، نوفمبر 5–7). مخاطر الفساد على الأمن القومي واستراتيجيات المعالجة التشاركية [عرض ورقة].

ACCEPTED

المؤتمر السنوي لهيئة مكافحة الفساد للعام 2022، "مكافحة الفساد مسؤولية وطنية جماعية" (تكاملية، انتماء، مسؤولية، التزام)، رام الله.

- حسين، فايز. (2011) . العيادة القانونية وكفالة الحق في التقاضي وتطوير التعليم القانوني. *الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية* (عدد خاص)، 1385–1484.
- الخصاونة، غيث. وإحسان، غادة. والضروس، سامر. (2022). دور العيادة القانونية في تطوير التعليم القانوني. *مجلة العدالة والقانون* (5)، 7-29.
- الدلجاوي، أحمد. (2012). *العيادات القانونية بين النظرية والتطبيق*. القاهرة: دار النهضة العربية.
- شيلو، سلسبيل. وعريقات، إسماعيل. (2023). دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في محافظة رام الله والبيرة في حماية الحقوق المدنية والسياسية. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث ـ ب (العلوم الإنسانية)*، *37*(4)، 617 –656، https://doi.org/10.35552/0247-037-004-003
- صبح، رشا. (2021). التعليم القانوني التطبيقي: دور العيادات القانونية في إصلاح التعليم القانوني في كليات الحقوق (العيادة القانونية في جامعة فلسطين الأهلية أنموذجًا). *الدولية للاجتهاد القضائي*(2)، 52–73.
- الطبوش، أيمن. (2013). الحقوق الشخصية في الدستور الأردني ومدى الالتزام بها. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث – ب (العلوم الإنسانية)*، 28(7)، 1591–1616. https://doi.org/10.35552/0247-028-007-003
- الطرابلسي، سامي. (2021). سبل تحقيق التوازن بين مقتضيات فعالية الأداء الأمني دون المساس بحقوق الإنسان. (تقرير). وزارة الداخلية التونسية.
- فؤاد، هند. (2020). الأمن الإنساني: المفهوم والعلاقات والأبعاد. *المجلة الجنائية القومية، 3 (2)، 1-35*. https://doi.org/10.21608/ncj.2020.316783
- جامعة الاستقلال. (2011، سبتمبر 01). *نبذه عن الجامعة*. استرجع في مارس 28، 2025، من https://arab-scholars.com/774b4c
- جامعة الاستقلال. (2017، ديسمبر 01). *أقسام كلية القانون*. كلية القانون. استرجع في مارس 28، 2025، من https://arab-scholars.com/b25517
- جامعة الاستقلال. (2024، سبتمبر 25). *تنفيذ ورشة معاينة مسرح الجريمة وتوثيق الأدلة*. كلية القانون. استرجع في مارس 29، 2025، من https://arab-scholars.com/b5c1e1
- جامعة الاستقلال. (2025، فبراير 10). *جامعة الاستقلال تنظم لقاءً توعوياً حول الجريمة الإلكترونية والخصوصية الرقمية*. كلية القانون. استرجع في مارس 03، 2025، من https://arab-scholars.com/1197d6
- الحاقي، أحمد. (2025، فبراير 01). *مفهوم سيادة القانون وتحدياته في السياقات الوطنية والدولية*. مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث. استرجع في مارس 28، 2025، من https://arab-scholars.com/4978ba
- دنيا الوطن. (2013، سبتمبر 28). *بدعم من UNDP جامعة الاستقلال تفتتح العيادة القانونية رسمياً*. استرجع في مارس 28، 2025، من https://arab-scholars.com/73b324
- دنيا الوطن. (2014، أكتوبر 27). *جامعة الاستقلال تعقد ورشة عمل بعنوان: "حقوق المرأة حقوق انسان "*. استرجع في مارس 28، 2025، من https://arab-scholars.com/79dca0
- العيادة القانونية. (2023، أبريل 01). *جامعة الاستقلال*. نبذة عن العيادة القانونية. استرجع في مارس 28، 2025، من https://arab-scholars.com/50b090
- كلية القانون. (2023، يونيو 13). *جامعة الاستقلال تعقد طاولة مستديرة حول مراجعة أحكام قانون مراكز الإصلاح والتأهيل*. جامعة الاستقلال. استرجع في مارس 28، 2025، من https://arab-scholars.com/4c64d1
- كلية القانون. (2024، أكتوبر 16). *كلية القانون تفتتح ورشة تدريبية بالتعاون مع المؤسسة القانونية الدولية*. استرجع في مارس 03، 2025، من https://arab-scholars.com/b2e17f
- كلية القانون. (2024، سبتمبر 11). *كلية القانون تجتمع بالشركاء لتنظيم التدريب العملي*. جامعة الاستقلال. استرجع في مارس 28، 2025، من https://arab-scholars.com/4738eb
- كلية القانون. (2024، سبتمبر 17). *كلية القانون تعقد ورشة تدريبية بالشراكة مع ديوان الجريدة الرسمية*. جامعة الاستقلال. استرجع في مارس 28، 2025، من https://arab-scholars.com/23f306
- نيابة الأحداث. (2024، نوفمبر 12). *محاضرة تدريبية لطلبة كلية القانون حول قضايا الأحداث*. جامعة الاستقلال. استرجع في مارس 28، 2025، من https://arab-scholars.com/1ed8f0

References

- Al-Khasawneh, G., Ihsan, G., & Al-Darous, S. (2022). The role of the legal clinic in

ACCEPTED

- Linden, R., & Nick, P. (2020). *The clinical legal education handbook*. University of London Press.
- Shilo, S., & Erekat, I. (2023). The role of Palestinian human rights organizations in Ramallah and Al-Bireh Governorate in protecting civil and political rights. *An-Najah University Journal for Research – B (Humanities)*, 37(4), 617–656. https://doi.org/10.35552/0247-037-004-003
- Subh, R. (2021, July). Applied legal education: The role of legal clinics in reforming legal education in law schools (The legal clinic at Palestine Ahliyya University as a model). *International Journal of Jurisprudence*, 1(2), 52–73.
- Trabelsi, S. (2021). *Ways to achieve a balance between the requirements of effective security performance without compromising human rights*. Tunisian Ministry of Interior.
- Al Istiqlal University. (2011, September 1). About the university. Retrieved March 28, 2025, from https://arab-scholars.com/774b4c
- Al Istiqlal University. (2017, December 01). Departments of the College of Law. Faculty of Law. Retrieved March 28, 2025, from https://arab-scholars.com/b25517
- Al Istiqlal University. (2024, September 25). Implementing a crime scene inspection and evidence documentation workshop. Faculty of Law. Retrieved March 29, 2025, from https://arab-scholars.com/b5c1e1
- Al Istiqlal University. (2025, February 10). Al Istiqlal University organizes an awareness meeting on cybercrime and digital privacy. Faculty of Law. Retrieved March 03, 2025, from https://arab-scholars.com/1197d6
- Al-Haqi, Ahmed. (2025, February 01). The concept of the rule of law and its challenges in national and international contexts. developing legal education. *Journal of Justice and Law*, (5), 7–29.
- Al-Taboush, A. (2013). Personal rights in the Jordanian Constitution and the extent of compliance with them. *An-Najah University Journal for Research – B (Humanities)*, 28(7), 1591–1616. https://doi.org/10.35552/0247-028-007-003
- Bakhda, A. (2017). Security governance: A new approach to reforming the police organization in the Maghreb countries. *Notebooks of Politics and Law*, (17), 49–58.
- Bentalha, M. (2020). The legal clinic and its role in developing legal education. *Kuwait International College of Law*, (4), 165–188.
- Daljawi, A. (2012). *Legal clinics between theory and practice*. Cairo: Dar Al Nahda Al Arabiya.
- Elbadawi, A. (2024). *Security sector reform as a gateway to achieving human security: Opportunities and challenges* (Strategy Paper No. 20). Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar.
- Fuad, H. (2020). Human security: Concept, relationships, and dimensions. *National Criminal Review*, 3(2), 1–35. https://doi.org/10.21608/ncj.2020.316783
- Hussain, F. (2011). The legal clinic, ensuring the right to litigation, and developing legal education. *Rights for Legal and Economic Research*, (Special Issue), 1385–1484.
- Jarad, N. (2022, November 5–7). Corruption risks to national security and participatory treatment strategies [Conference presentation]. *Annual Conference of the Anti-Corruption Commission for the year 2022 "Combating corruption is a collective national responsibility (Integration, Belonging, Responsibility, Commitment)"*, Ramallah.

ACCEPTED

University. Retrieved March 28, 2025, from https://arab-scholars.com/4c64d1

- Faculty of Law. (2024, October 16). The College of Law opens a training workshop in cooperation with the International Legal Foundation. Retrieved March 03, 2025, from https://arab-scholars.com/b2e17f
- Faculty of Law. (2024, September 11). The College of Law meets with partners to organize practical training. Al Istiqlal University. Retrieved March 28, 2025, from https://arab-scholars.com/4738eb
- Faculty of Law. (2024, September 17). The College of Law holds a training workshop in partnership with the Official Gazette Office. Al Istiqlal University. Retrieved March 28, 2025, from https://arab-scholars.com/23f306
- Juvenile Prosecution. (2024, November 12). Training lecture for law school students on juvenile issues. Al Istiqlal University. Retrieved March 28, 2025, from https://arab-scholars.com/1ed8f0

Believers Without Borders Foundation for Studies and Research. Retrieved March 28, 2025, from https://arab-scholars.com/4978ba

- Dunya Al Watan. (2013, September 28). With support from UNDP, Al Istiqlal University officially opens the legal clinic. Retrieved March 28, 2025, from https://arab-scholars.com/73b324
- Dunya Al Watan. (2014, October 27). Al Istiqlal University holds a workshop entitled: "Women's Rights are Human Rights". Retrieved March 28, 2025, from https://arab-scholars.com/79dca0
- Legal clinic. (2023, April 01). Al Istiqlal University. About the legal clinic. Retrieved March 28, 2025, from https://arab-scholars.com/50b090
- Faculty of Law. (2023, June 13). Al Istiqlal University holds a round table on reviewing the provisions of the Correctional and Rehabilitation Centers Law. Al Istiqlal

ACCEPTED